

بالأسماء || المتورطون في تعذيب الدكتور البلاتاجي داخل سجن بدر



السبت 17 يناير 2026 07:30 م

كشفت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان عن أسماء عدد من أفراد الشرطة المتورطين في تنفيذ حصار أمني غير إنساني وأعمال تنكيل جسيمة بحق الدكتور محمد البلاتاجي، البرلماني السابق، وأحد رموز ثورة 25 يناير، وذلك أثناء احتجازه في غرفته الانفرادية بالمركز الطبي بسجن بدر للإصلاح والتأهيل، حيث يقع على فراش المرض في حالة صحية درجة ٣

ووفقاً للمعلومات المؤثقة التي حصل عليها فريق البحث والرصد بالشبكة المصرية، فإن الدكتور البلاتاجي، الذي نُقل إلى المركز الطبي وهو في وضع صحي بالغ الخطورة، يتعرض لانتهاكات ممنهجة تشمل:

- منعه الكامل من التواصل مع أي شخص
- تكبيل يديه بالكلبسات في السرير بشكل دائم
- منعه من الدركه طوال الوقت
- حرمانه من أي احتياجات إنسانية ضرورية أو طبية أساسية

المتورطون في التكبيل بالبلاتاجي

وأكدت المعلومات أن أميني الشرطة هاني أحمد عبده، رمضان متولى جويدة، وهما من قوة وزارة الداخلية، يتحملان المسؤلية المباشرة عن متابعة الدكتور البلاتاجي داخل محبسه، ويقومان بتنفيذ هذه الإجراءات القمعية بحقه، وذلك بأوامر مباشرة من ضابط الأمن الوطني العقيد وليد وائل محمد الدهشان، المعروف بالاسم الدركي "أحمد فكري".

ويعرف العقيد المذكور بسجل حافل من الانتهاكات الجسيمة وسوء السمعة في ملفات المعتقلين السياسيين، وسبق أن ورد اسمه في وقائع تعدد موثقة على عدد من المعتقلين، من بينهم وزير التموين السابق الدكتور باسم عودة، إلى جانب قيادات أخرى، على مدار السنوات الماضية

وقالت الشبكة المصرية، إنه على الرغم من التدهور الشديد في الحالة الصحية للدكتور البلاتاجي، واحتياجه المعاش إلى رعاية صحية وطبية عاجلة، فإن ما يتعرض له يمثل انتهاكاً صارخاً للدستور المصري والقانون ولائحة السجون، التي تكفل:

- الحق في العلاج المناسب
- الحق في المعاملة الإنسانية
- الحق في الزيارة والتواصل مع الأسرة

إلا أنها قالت إن الواقع يشير إلى العكس تماماً، إذ يتم تكبيل يديه في سرير المرض داخل منشأة يفترض أنها طيبة، وداخل سجن يخضع لمنظومة حراسة إلكترونية وشرطة مشددة، دون أي مبرر أمني، في إجراء لا يمكن وصفه إلا بأنه تعذيب متعمد ومعاملة قاسية ومهينة

كما تؤكد الشبكة المصرية أن الدكتور البلاجي محروم من الزيارات العائلية منذ يناير 2015، أي منذ نحو 11 عاماً كاملاً، في مخالفة فاضحة لكل القوانين والمواثيق المحلية والدولية

وطالبت الشبكة المصرية وزارة الداخلية بالوقف الفوري لكافية الانتهاكات التي يتعرض لها الدكتور البلاجي، رفع القيود التعسفية المفروضة عليه داخل غرفته الانفرادية، تمكينه من حقه الكامل في الرعاية الصحية والعلاج المناسب، السماح لأسرته بزيارته وفق ما ينص عليه القانون

وحملت الشبكة وزارة الداخلية ومصلحة السجون المسؤلية الكاملة عن أمن الدكتور البلاجي وسلامته الجسدية والنفسية، وحضرت من العواقب القانونية والإنسانية المترتبة على استمرار هذه الانتهاكات، وأكدت أن أي تدهور أو ضرر يصيبه تتحمل مسؤوليته الجهات الرسمية بشكل كامل